

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رواه مسلم

البناء العلمي

الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه (2)

د. راشد بن عثمان الزهراني

الدرس الخامس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

تحدثنا في باب الإحرام عن أنواع النسك، فكم أنواع النسك؟

- الأول: التمتع، والثاني: الإفراد، والثالث: القارن.

ما تعريف التمتع؟

- أن يأتي بعمره، ثم يحل منها، ثم يحرم بعدها بالحج.

ما تعريف الإفراد؟

- أن يحرم بالحج وحده، ويسمى طوافه في بداية الحج بطواف القدوم.

ما تعريف القارن؟

- القارن يأتي بعمره وحج، بفعل واحد، عمرة وحج.
- ويسمى الطواف الأول، طواف القدوم، وقلنا إن أعمال المفرد كأعمال القارن، غير أن القارن عليه دم هدي، مثل المتمتع.

باب محظورات الإحرام.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاهدين، وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة -رحمه الله: باب محظورات الإحرام}.

- قال: باب محظورات، المحظورات هي الممنوعات، والإحرام من تلبس به فهناك جملة من الأمور التي يُحذر عليها أن يقوم بها، ومحظورات الإحرام على ثلاثة أنواع:
❖ النوع الأول: محظورات تختص بالرجال،

❖ **النوع الثاني:** محظورات تختص بالنساء،

❖ **النوع الثالث:** يشترك فيها الرجال والنساء.

• أما الذي يشترك فيه الرجال والنساء،

❖ **أولاً:** حلق الشعر،

❖ **ثانياً:** تقليم الأظفار،

❖ **ثالثاً:** التطيب،

❖ **رابعاً:** الجماع ودواعيه ونحو ذلك،

❖ **خامساً:** لبس القفازين،

❖ **سادساً:** قتل الصيد.

• ما يختص به الرجال دون النساء، لبس المخيط، وتغطية الرأس، المرأة يجوز لها أن تلبس المخيط، وتغطي رأسها،

• وما يختص بالنساء دون الرجال، هو النقاب، فلا يجوز للمرأة المحرمة أن تلبس النقاب.

{قال -رحمه الله: وهي تسعة، حلق الشعر، وقلم الأظفار}.

• قال: **الأول:** حلق الشعر، هل المراد بحلق الشعر، شعر الرأس وحده؟ أم أن ذلك يشمل جميع أنواع الشعر؟
✓ الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- أو الظاهرية، يرون أن المحرم ممنوع فقط من حلق شعر الرأس، أما بقية أنواع الشعر في الجسم، فله أن يحلق ما يشاء،
✓ **والصحيح من أقوال أهل العلم، أن الشعر يعم جميع البدن،** ولذلك المصنف -رحمه الله- هنا قال: حلق الشعر، ولم يقل: شعر الرأس؛ ليكون عامًا.

• والدليل على هذا: ما جاء في صحيح مسلم، في حديث كعب بن عجرة، حينما قال له النبي -صلى الله عليه وسلم: «لعله أذاك هوام رأسك؟»، قال: نعم يا رسول الله، قال -عليه الصلاة والسلام: «احلق رأسك، ثم انسك نسيكاً، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع».

• قال: **الثاني:** تقليم الأظفار، تقليم الأظفار، ليس فيه نص في القرآن، ولا في السنة، لكن بإجماع العلماء أن تقليم الأظفار، يعتبر من محظورات الإحرام، وذلك لما فيه من الترفه، والله عز وجل قال: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: 29].

{قال: ففي ثلاثة منها دم}.

• ما هو الحد الذي إذا فعله المحرم في حلق الشعر وفي تقليم الأظفار يكون عليه الدم؟

✓ قال رحمه الله: ففي ثلاثة منها دم، يعني أن ما دون ذلك ليس فيه دم،

✓ ومن العلماء من قال: إن ذلك يختص برقع الشعر، شعر الرأس ونحو ذلك،

✓ **والصحيح من أقوال أهل العلم، أن الحكم يكون إذا حلق ما يعتبر في العادة حلقاً، وإلا فلو سقطت**

منه شعرة، أو شعرتان، أو سقط شعر على عينيه، أو نحو ذلك، فله أن يزيلها، ولا شيء عليه؛ لأنه لا

يعتبر بهذا قد حلق الشعر، وكذلك تقليم الأظفار، فلو انكسر شيء من ظفره، فلا شيء عليه، لو زال ظفر واحد، فلا شيء عليه، لكن ما يكون بزواله تقليم للأظفار عادةً، فإنه يكون عليه الحكم.

{قال: وفي كل واحدٍ فما دونه مد طعامٍ، وهو ربع صاعٍ.}

• وفي كل واحدٍ منها، في كل واحد من الشعر، في كل واحد من الأظفار، قال رحمه الله: مد طعامٍ، وهو ربع صاعٍ، **لماذا؟** لأن الحاج، أو المحرم، إذا ارتكب محظورًا من محظورات الإحرام، فيطعم ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاعٍ، فهنا قال: يطعم مد طعامٍ وهو ربع صاعٍ، **والراجح من أقوال أهل العلم، أنه لا يلزمه شيءٌ؛ لعدم ورود الدليل، الذي يؤكد ما ذهب إليه هؤلاء.**

• ويدل على هذا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما احتجم، وهو محرمٌ، فتعلمون أن الحجامة، لا تكون إلا بإزالة شيءٍ من الشعر، ومع ذلك لم يكون من محظورات الإحرام، فلا شيء على من ذهب منه مثل هذا الأمر.

{قال: وإن خرج في عينه شعرٌ فقلعه، أو نزل شعره فغطى على عينيه، أو انكسر ظفره فقصه، فلا شيء عليه.}

• والعلماء رحمهم الله يقولون: فاعل المحذور، لا يخلو من ثلاث حالات:

❖ **الحالة الأولى:** أن يفعل المحذور بلا عذرٍ، وبلا حاجةٍ، فليس له عذرٌ في إزالته، وليس له حاجةٌ، فهذا آثمٌ، وعليه الفدية.

❖ **الحالة الثانية:** من يفعل المحذور بعذرٍ، وحاجةٍ إليه، فإنه يفعل هذا المحذور، ولا إثم عليه، وعليه الفدية.

❖ **الحالة الثالثة:** من يفعل المحذور جهلاً أو نسياناً، فإنه لا إثم عليه، وليس عليه فدية.

{الثالث: لبس المخيط.}

• قال: من محظورات الإحرام، لبس المخيط، **ما هو المخيط الذي يكون لبسه من محظورات الإحرام؟ هل المراد بالمخيط، الخيوط التي تكون في اللباس؟** حتى ملابس الإحرام فيها خيوطٌ، ولكن المراد هو ما فصلَ على قدر عضوٍ، مثلاً القميص، فهو يفصل على قدر البدن، السراويل، تفصل على قدر البدن، الجوارب، تفصل على قدر البدن، القفازات، تفصل على قدر البدن، فهذا يسمى لبس المخيط، ولبس المخيط محذور من محظورات الإحرام، والدليل عليه، قول النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما سئل: ماذا يلبس المحرم؟ قال: **«لا يلبس القميص، ولا البرانس، ولا العمام، ولا السراويلات»**، فهنا قال العلماء: إن الجامع في هذا هو المخيط، فلذلك لا يجوز للمحرم لبس المخيط، ولبس المخيط هو من الأمور التي يختص بها الرجال دون النساء.

{قال: إلا ألا يجد إزارًا، فيلبس سراويل، أو لا يجد نعلين.}

• قال: إلا ألا يجد إزارًا، فيلبس سراويل، مثاله: بعض الناس يكون يريد الإحرام، فيضع ملابس الإحرام في شنطة السفر، فتذهب الشنطة مع سير العفش، ويريد الإحرام في الجو، فيتذكر أن إحرامه ليس معه، **فماذا يفعل؟** قال هنا العلماء رحمهم الله: إذا لم يجد إزارًا، فيلبس السراويل، فيحرم في سراويله، ويغطي كتفيه بثوبه، أو بشماغه، يغطي الكتفين بالثوب يلفه عليه، وليس بلبسه، أو بشماغه، يلفه عليه، ولا شيء عليه، لا فدية، ولا إثم؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«ومن لم يجد إزارًا، فليلبس السراويل»**.

{قال: أو لا يجد نعلين، فلبس الخفين، ولا شيء عليه}.

• قال: أو لا يجد نعلين، هذا كسابقه، ليس لديه نعالٌ، ولديه خفٌ، **فماذا عليه؟** وتعلمون أن الخف يعتبر من المخيط، فلا يجوز له أن يلبسه، لكن هنا أجزاء للحاجة، فإذا لم يجد نعلين، فلبس الخفين.

• **هل يشترط عليه أن يقطع الخفين من أسفل الكعبين؟ أو لا يشترط ذلك؟**

خلاف بين العلماء، فمن العلماء من أخذ بحديث ابن عمر-رضي الله عنه-، وهو قول النبي-صلى الله عليه وسلم: «فليقطعهما، حتى يكون أسفل من الكعبين»، وفي حديث ابن عباس-رضي الله عنهما- قال: «ومن لم يجد نعلين، فلبس الخفين»، ولم يذكر القطع، ومن هنا قال العلماء رحمهم الله: إن الحديث الآخر متأخرٌ، فلذلك الصواب من أقوال أهل العلم: أنه لا يقطع الخفين، بل يلبسهما كما هما، حتى يجد نعلين، ثم بعد ذلك يزيلهما.

• قال: ولا فدية فيه، فهذا استثناءٌ من المحذور؛ لأنه قد يفعل المحذور للحاجة، فلا يأثم، وعليه فدية، بينما هنا لا يأثم، ولا فدية عليه.

• انتشر الآن ما يسمى يعني ملابس الإحرام مثل التنورة، فيكون في الأعلى متماسك، لا يحتاج إلى حزام، أو كمر أو نحو ذلك، **فما حكم لبس الإزار بهذه الصفة؟**

✓ الشيخ ابن عثيمين-رحمه الله- كان يرى أن هذا جائزٌ، ويقول: إن هذا ليس من لبس المخيط، وهو في النهاية سيربطه، إما بالحزام، أو بهذه الطريقة، فجعل أصل تماسكه بهذه الطريقة، جعلها هي الأصل، كالحذاء، فقال بجواز هذا،

✓ ومن العلماء المعاصرين من منعها، وقال: هي تعتبر من المخيط، والله أعلم بالصواب في هذه المسألة.

{الرابع: تغطية الرأس، والأذنان منه}.

• قال: الرابع من محظورات الإحرام: تغطية الرأس، وتغطية الرأس ورد فيها قول النبي-صلى الله عليه وسلم- حينما سئل عن المحرم، قال-عليه الصلاة والسلام: «اغسلوه بماءٍ وسدرٍ، وكفنوه في ثوبيه، ولا تمسوه طيبًا، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبئًا»، فتغطية الرأس من محظورات الإحرام، واختلف العلماء رحمهم الله في ضابط تغطية الرأس،

✓ فمن العلماء وهو الحنفية والحنابلة قالوا: يحرم ستره بما يقصد تغطيته عادةً،

✓ ومن العلماء من قال: يحرم بما يعد ساترًا عرفًا،

✓ والصواب: أنه بما يقصد به التغطية عادةً، ولذلك لا يشمل مثلًا المظلات، ولا يشمل سقف الطائرة، ولا

سقف الباصات، ولا سقف السيارة، ولا سقف الباصات، ولا سقف القطار، ولا نحو ذلك؛ لأن النبي-صلى الله عليه وسلم- كان في حجة الوداع، يقول: فرأيت أسامة وبلاً وأحدهما، أخذ بخطام ناقة النبي-صلى الله عليه وسلم-، والآخر رافعاً ثوبه، يستر النبي-صلى الله عليه وسلم- من الحر، حتى رمى جمرة العقبة.

• قال-رحمه الله- والأذنان منه، **ما الدليل على هذا؟** لأنهم قالوا: إن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: «الأذنان

من الرأس»، وهذه من المسائل التي اختلف فيها العلماء رحمهم الله، ومن العلماء من قال: ليس هناك دليلٌ واضحٌ، يمنع المحرم من تغطية أذنيه.



هل الوجه يشمل هذا الحكم؟ أو لا يشمل الحكم؟ هل يجوز للمحرم أن يغطي وجهه؟

خلاف بين العلماء في هذه المسألة،

✓ **فمن العلماء من قال: لا يجوز، واحتجوا بقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبئياً»**، جاء في رواية: **«ولا وجهه»**، فقالوا: إن هذا دليل على أنه لا يجوز للمحرم، أن يغطي وجهه.

✓ **ومن العلماء رحمهم الله من قال: إنه يجوز له ذلك**، ويستدلون على الجواز بما ورد من الآثار عن السلف رحمهم الله تعالى، فيرون أنه ليس بمحظور من محظورات الإحرام، ويجوز، وبناءً عليه: لبس الكمائم التي تغطي الوجه في الحج، بناءً على هذا الخلاف، فمن رأى أن الوجه أيضاً أنه لا يجوز تغطية الوجه للمحرم، فإنه يأخذ هذا الحكم، بأنه لا يجوز لبس الكمائم، ومن رأى القول الآخر، فإنه يرى جواز ذلك، وهذا هو الصواب، أنه يجوز للمحرم أن يغطي وجهه، إذا أراد النوم، أو بكمامة، أو نحو ذلك.

✓ **ومن هنا يقول بعض العلماء: إن الراجح في المسألة أن الفرق في تغطية الوجه يكون بين الحي والميت، فالمحرم الميت، لا يجوز تغطية وجهه؛ لأنه يُبعث يوم القيامة ملبئياً، كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أما المحرم الحي، فإنه يجوز له ذلك.**

{الخامس: الطيب في بدنه وثيابه}.



• قال: الطيب في بدنه وثيابه، لا يجوز للمحرم، أن يتطيب بعد إحرامه، لا في بدنه، ولا في ثيابه؛ لقول عائشة:

"كنت أطيّب النبي -صلى الله عليه وسلم- لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف".

• فلا يجوز للمحرم أن يطيب بدنه، ولا أن يطيب ثوبه، ومن هنا قال العلماء رحمهم الله: إن المناديل المعطرة، وأيضاً القهوة إذا كان فيها طيب، إذا وضع الطيب ثم طبخت، فإن بقي لون الطيب فلا بأس به، مثل الزعفران ونحو ذلك، أما إذا بقي رائحة الطيب، وبقي الطيب ذاته، فإنه يكون محظوراً من محظورات الإحرام، الصابون المعطر، كذلك لا يجوز للمحرم أن يستخدمه، فكل ما كان فيه طيب، فإن المحرم ممنوع أن يمسه بدنه.

هل يجوز للمحرم أن يشم الطيب؟



• **الصواب من أقوال أهل العلم: أنه إن شمه بلا قصد، شخص مثلاً لم يكن محرماً، وهو مع الحجاج، فتطيب بطيب رائحته قوية، فشمه بلا قصد، فلا شيء عليه،** أيضاً إذا شمه للتلذذ به، فهذا كما يقول العلماء إنه لا ينبغي له؛ لأنه ممنوع من الطيب، **لكن هل عليه فدية؟ الصواب من أقوال أهل العلم: أنه لا فدية عليه.**

{السادس: قتل صيد البر، وهو ما كان وحشياً مباحاً}.



• قال: قتل صيد البر، وهذا المحظور دل عليه القرآن والسنة، وإجماع العلماء، من القرآن قول الله تعالى: ﴿أَحِلَّ

لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغَيْرَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: 96]. وقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: 95].

• المصنف رحمه الله ذكر هنا قواعد وقيوداً، فليس كل صيد برّ يكون محظوراً على المحرم، قال: أولها ما كان وحشياً، فالإنسي المستأنس منها، يجوز صيده وأخذه، **مثل ماذا؟** الإبل، والبقر، ونحو ذلك، فالوحشي هو الذي يحرم، أما المستأنس فلا شيء فيه.

- قال: مباحًا، أي مأكولًا، فإذا لم يكن مأكولًا، فسيأتي تفصيله -إن شاء الله تعالى.
- قال رحمه الله تعالى: فأما صيد البحر، لكن بما أنه ذكر مأكولًا، نذكر كلام العلماء فيما يُصاد في الحرم، قالوا: ما يصاد في الحرم ثلاثة أنواع:
- ❖ **الأول: ما أمر بقتله، كالغراب، الحداة، فالنبي -صلى الله عليه وسلم-**، قال: **«خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور، والحداة»**، فهذه تقتل في الحل، وتقتل في الحرم.
- ❖ **الثاني: ما نهي عن قتله، مثل: النمل، والنحل، والهدهد، والصدرد، فلا يقتلون، لا في الحل، ولا في الحرم.**
- ❖ **الثالث: ما سكت عنه الشارع، فلم يأمر بقتله، ولم ينه، فالأصل أنه لا يقتل إلا إذا كان مؤذيًا.**
- صيد البر المحرم، هو الذي يكون وحشيًا، ويكون مباحًا، وذلك لو أن شخصًا صاد أسدًا، أو نمراً أو نحو ذلك، فلا شيء عليه.

{فأما صيد البحر، والأهلي، وما حرم أكله، فلا شيء فيه}.

- قال: فأما صيد البحر، لأن الله جلَّ وعلا قال: **﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾** [المائدة: 96]، قال: والأهلي، الأهلي المراد به البعير، والشاة، والإبل، والبقر، والدجاج، ونحو ذلك، فهذه يحل يعني يجوز صيده.
- قال: وما حرم أكله، إذن صيد البحر، والأهلي، وما حرم أكله، كالكلاب، والسباع، والأسود، والنمور، والفهود، ونحو ذلك، فهذه محرمةٌ أكلها، فلا شيء فيه، أي ليس على من قتلها شيئًا.
- صيد البر الذي دل القرآن والسنة والإجماع على أنه محظورٌ من محظورات الإحرام، لابد أن يكون وحشيًا، وأن يكون مباحًا، لا يشمل هذا صيد البحر، ولا يشمل هذا الأهلي، ولا يشمل هذا كذلك ما حرم أكله.
- إلا ما كان متولدًا من مأكولٍ وغيره، لو كان لدينا كما يقول بعض العلماء: الضبع يجوز أكله، كما ذكر، فذئب نزى على ضبع، فالناتج الذي يخرج منه، لا يجوز صيده، تغليبًا لجانب الحظر، فلهذا لا يجوز، قال: إلا ما كان متولدًا من مأكولٍ وغيره، فيمنع صيده تغليبًا لجانب الحظر.

إذا صاد غير المحرم للحلال، فما حكم صيده؟

- ✓ من العلماء من قال: إذا كان صاده لنفسه ولم يصده للمحرم فيجوز للمحرم أن يأكل منه،
- ✓ ومنهم من قال: إنه إذا صاده للمحرم فإنه لا يجوز له أن يأكله.
- ✓ والصواب أنه يجوز له أن يأكله ما دام أنه لم يشارك في هذا الصيد، ودليله حديث أبي قتادة قال له النبي صلى الله عليه وسلم: **«هل منكم من أشار إليه»**، قالوا: لا، قال: **«فكلوا»** أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

{السابع: عقد النكاح، لا يصح منه، ولا فدية فيه}.

- قال: عقد النكاح لا يصح منه ولا فدية فيه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: **«لا ينكح المحرم ولا ينكح، ولا يخطب»**، فلا يجوز للمحرم أن ينكح، فعقد النكاح محظورٌ من محظورات ، لو كان أحدهما أحد الزوجين محرماً والآخر غير محرم لا يجوز، المحرم لا يجوز له أن يدخل لا مأذونًا الذي يعقد النكاح، ولا طرقيًا وهو الزوج أو نحو ذلك، فلا يجوز له أن يعقد النكاح، وإذا تم عقد النكاح فإنه يكون باطلًا، لأن النهي تطرق إلى ذات العبادة، إلى ذات العقد، وليس إلى أمرٍ خارجٍ منه.

- ومن العلماء من قال: يجوز واستدلوا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرمٌ، لكن ميمونة رضي الله عنها وهي صاحبة القصة، قالت تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو حلالٌ.

{الثامن: المباشرة لشهوة فيما دون الفرج}

- هذا المحظور الثامن من محظورات الإحرام، المباشرة لشهوة فيما دون الفرج، المباشرة إما تكون في الفرج بالجماع، وإما أن يكون فيما دون الفرج بشهوة، قال: وهنا المصنف رحمه الله يجعلها على مسألتين، إن أنزل وإن لم ينزل.
- والصواب من أقوال أهل العلم رحمهم الله في هذه المسألة: أن هذه المسألة الحكم فيها كالحكم في باقي محظورات الإحرام، وهي التخيير بين ثلاثة أمورٍ كما سيأتي بيانها إن شاء الله.

{قال فإن أنزل بها ففيها بدنة}

- قال فإن أنزلها بها ففيها بدنة، قياسًا على الجماع والصواب أن هذا القياس مع الفارق، لأنهم لا يجتمعان إلا في وجوب الغسل في كل واحدٍ منهما، ولهذا الصواب من أقوال أهل العلم حتى لو أنزل فإن حجه لا يفسد ويجب عليه أن يخرج الفدية.

{قال: وإلا ففيها شاة}

- قال: فإن لم ينزل ففيها شاة، والصواب أن من فعل هذا يخير بين ثلاثة أشياء: بين ذبح شاةٍ أو صيام ثلاثة أيامٍ أو إطعام ستة مساكين لكل مسكينٍ نصف صاع.

{التاسع: الوطء في الفرج}

- المحظور التاسع: الوطء في الفرج، والوطء في الفرج محظور من محظورات الإحرام، فإن فعلها فله حكمان: الحكم الأول: أن يطاق في الفرج قبل التحلل الأول، أو أن يفعل ذلك بعد التحلل الأول. فإن فعل ذلك قبل التحلل الأول ففيه أمورٌ:
- ❖ الأمر الأول: فساد الحج، من أتى أهله قبل التحلل الأول في الحج، فأولا يفسد الحج.
- ❖ الأمر الثاني: يمضي فيه ، عبادة الحج لا يجوز قطعها، لأن الله قال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]، فإذا أتى شخصٌ وقال وقعت على أهلي قبل التحلل الأول، فماذا أفعل؟ قلنا: أولا حجك فسد، ثانيًا: يجب عليك أن تستمر في الحج، أن تمضي فيه.
- ❖ الأمر الثالث: عليك القضاء من السنة التالية.
- ❖ الأمر الرابع: عليك بدنة.
- ❖ الأمر الخامس: عليك الإثم، إذا كان متعمدًا.

{فإن كان قبل التحلل الأول فسد الحج، ووجب المضي في فاسده}

- بماذا يكون التحلل الأول، الحج فيه تحللٌ أول وتحللٌ ثانٍ، التحلل الأول إذا فعله الحاج جازله فعل كل محظورٍ من محظورات الإحرام ما عدا الجماع.
- وإذا تحلل التحلل الثاني جازله أن يفعل أي أمرٍ كان محظورًا عليه بالإحرام.



✓ قيل إن التحلل الأول يكون برمي جمرة العقبة، فإذا رمى جمرة العقبة في اليوم العاشر فإنه يكون قد تحلل التحلل الأول،

✓ وقيل: إن التحلل الأول لا يكون إلا بفعل اثنين من ثلاثة، أولها الرمي، وثانيها الحلق أو التقصير، وثالثها الطواف والسعي.

{قال: فإن كان قبل التحلل الأول فسد الحج ووجب المضي في فاسده}

• قال: ووجب المضي في فاسده، لأن الله قال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]، فلا يجوز له أن يقطعها.

{ووجب المضي في فاسده، والحج من قابل}

• والحج من قابل، وهذا ما كان عليه صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم جميعاً.

{وعليه بدنة}

• وهذا مروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

{قال: وإن كان بعد التحلل الأول}

• لو جامع قبل التحلل الأول فسد الحج وترتبت عليه الأحكام الخمسة التي تقدم ذكرها، لكن لو جامع بعد التحلل الأول، بعد رمي جمرة العقبة على من قال إنه يكون به التحلل الأول، أو بفعل اثنين من ثلاثة، الرمي أو الحلق والتقصير وطواف الإفاضة، لو فعل اثنين من هذه الثلاثة يكون قد تحلل التحلل الأول.

• لو جامع بعد التحلل الأول ماذا عليه؟

{وإن كان بعد التحلل الأول ففيه شاة}

• ففيه شاة، لكن حجه لا يفسد، ويستمر في هذا الحج، لكن يكون عليه دم شاة.

{ويحرم من التنعيم ليطوف محرماً}

• قال: ويحرم من التنعيم ليطوف محرماً، إذن هذا الحكم الثاني المترتب على من جامع أهله بعد التحلل الأول، أنه عليه دم شاة، وعليه أن يحرم من التنعيم، ليطوف بالحرم وهو محرّم، والصواب من أقوال أهل العلم أنه لا يلزمه أن يذهب إلى التنعيم، ولا يلزمه أن يذهب إلى الحل، وهذا لم يدل عليه دليل من القرآن ولا من السنة، بل الواجب عليه دم شاة ويستمر في حجه وفي طوافه دون الحاجة إلى أن يحرم من التنعيم.

{وإن وطئ في العمرة أفسدها وعليه شاة}

• من أتى أهله في العمرة، فالعمرة ليس فيها تحلل أول أو ثاني، من أتى أهله في العمرة قبل تمامها، ماذا عليه؟ قال: أفسدها، تفسد هذه العمرة، وعليه المضي فيها، وعليه دم شاة، لأن هذا حج أصغر، ففي الحج عليه بدنة وهنا عليه شاة، وعليه أن يأتي بعمرة أخرى بديلة لها.

{قال: وإن وطئ في العمرة أفسدها وعليه شاةٌ، ولا يفسد}

- هذه الشاة اشتراطوا فيها ما يشترط في الأضاحي، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يجزئ في الأضحية العوراء البين عورها»، ونحو ذلك، فكل هذه الشروط أيضًا تنطبق في هذه الشاة، أو في من عليه شاة بسبب إفساد عمرته بالجماع.

{قال: ولا يفسد النسك بغيره}

- الحج لا يفسد إلا بهذا الأمر، الحج والعمرة النسك نسك الحج ونسك العمرة لا يفسد بأمر إلا بالجماع، أما غيرها فيكون فيها محظور من محظورات الإحرام، ولا شيء عليه فيما بعد.

{قال: والمرأة كالرجل إلا أن إحرامها في وجهها}

- المرأة كالرجل في جميع المحظورات، لكن ذكرنا أن المرأة تخالف الرجل في شيء، وهو أن إحرامها في وجهها كما تقدم معنا، ولذلك تنهى المرأة عن لبس النقاب ونحو ذلك.

{ولها لبس المخيط}

- لكن إذا كانت المرأة في حضرة رجالٍ يجب عليها أن تغطي وجهها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفنا.

{ولها لبس المخيط}

- يجوز للمرأة أن تلبس المخيط، ولهذا ليس للمرأة كما يظن البعض لبس معين.
- أيضًا ليس هناك شرط في اللون، لا يشترط للمرأة أن تلبس لونًا معينًا، ولا للرجل أن يلبس لونًا معينًا، نحن ذكرنا في لبس الإزار أن يلبس إزارًا رداين أبيضين نظيفين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب البياض، وكان يقول: «أحسن ثيابكم البياض» ، فهذا من الأمور الجيدة أن يحرص عليها الإنسان، وهو أن يحرص على الإزار الأبيض، لكن لو لبس أخضر أو نحو ذلك، فلا شيء عليه.

لو جامع امرأته قبل التحلل الأول فسد حجه، لكن بعد التحلل الأول ما الحكم؟.

- ذكرنا أنه إن كان قبل التحلل الأول فسد حجه، وعليه المضي في فاسده، وعليه إعادته من السنة القادمة، وعليه بدنة، وعليه الإثم.
- وإن كان بعد التحلل الأول فعليه دم شاةٍ، ويكون حجه صحيحًا ولا يفسد حجه.
- قد ذكر المصنف رحمه الله أن النسك لا يفسد إلا بهذا، أما غيرها من محظورات الإحرام فيكون فيها الإثم لمن تعمد، وكذلك الفدية.

لو إنسان تجاوز الميقات ولم يلبس لباس الإحرام، من هنا هو أتى محظورًا؟.

- نسيانًا أو نحو ذلك، العلماء يقولون: إن أحرم ونسي أن يلبس ملابس الإحرام، فعليه منذ أن يتذكر أن يخلع ملابسه وأن يلبس ملابس الإحرام.

وإن كان مثل ما يفعل البعض خاصةً في موسم الحج، مع التنظيمات الجديدة وأنه لا حج إلا بتصريح، فإنه يقوم البعض بالمرور من الميقات ومن نقاط التفتيش، حتى بعد الميقات بملابس، ثم بعد ذلك إذا دخلوا إلى مكة لبسوا ملابس الإحرام.

فنقول إن هذا في الأصل لا يجوز، لأن قضية الحج بتصريح هذا مما أفتى به العلماء، وأجازوها لأن المصلحة فيها عائدة إلى الحجاج، وهذه تنظيمات يراد منها أن يحرص على الحج من لم يحج من المسلمين.

• **فلذلك نقول إن من فعل هذا يكون آثماً، حتى لو كانت نيته حسنة.** لأنه بدأ إحرامه بمعصية، لا بد أن نعلم أن من فعل محظوراً من محظورات الإحرام متعمداً فقد خالف أمر الله وأمر رسوله الكريم صلوات ربي وسلامه عليه، ولا يجوز له فعل هذا الأمر.

وبالتالي يخشى عليه لأنه أصلاً إنما حج لأنه يريد قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه».**

والمعاصي نوع من الفسوق، والخروج عن طاعة الله، وعن طاعة رسوله الكريم صلوات ربي وسلامه عليه.

باب الفدية.



{قال رحمه الله: باب الفدية}

• **الفدية ما يعطى فداءً للشيء.** وهي كما يقال فكاك الأسير، يقال: فداه أي يفديه إذا أطلق سراحه، فهو يدفع شيئاً ويعطى شيئاً لإنقاذه، قال: ما يعطى فداءً لشيء.

• محظورات الإحرام من فعلها فعليه ترتب علي فعله إياها أمور، يقول العلماء رحمهم الله: إن فعل المحظور ينقسم إلى أربعة أقسام:

❖ **أولاً: ما لا فدية فيه.** والحديث عن الفدية ليس علاقة بالحديث عن الإثم، لأنه قد يفعل الأمر متعمداً،

فيكون آثماً وعليه الفدية، وقد يكون يفعله معذوراً وعليه الفدية، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم معذوراً لا إثم عليه وعليه الفدية، والنبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة لعله آذاك هوام رأسك، قال نعم: قال فاحلق رأسك وانسك نسكة، ونحو ذلك.

إذن أولاً ما لا فدية فيه، يكون محظوراً وآثماً وليس فيه فدية، وهو ماذا؟ عقد النكاح، لو عقد النكاح قلنا نكاح فاسد، لكن هل عليه فدية؟ نقول ليس عليه فدية.

❖ **الثاني: ما فديته مغلظة، وهو الجماع.**

❖ **الثالث: ما فديته الجزاء أو بدله، وهو قتل الصيد.**

❖ **الرابع: ما فديته فدية الأذى، تسمى فدية الأذى وهي بقية محظورات الإحرام، تقليم الأظفار، التطيب، حلق الشعر ونحو ذلك.**

ولهذا فالله عز وجل قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: 196].

{وهي على ضربين، أحدها على التخيير}



• أنواع المحظورات على نوعين،

- ❖ **النوع الأول: على التخيير**، يخير المحرم بأي نوع يبدأ،
- ❖ **النوع الثاني: على الترتيب**، إن لم يجد الأول ينتقل إلى الثاني.

{قال وهي فدية الأذى}

- وهو حلق الشعر وتقليم الأظفار.

{وهي فدية الأذى واللبس والطيب}

- هذه المحظورات تقدم الحديث عنها، تقليم الأظفار حلق الشعر لابس المخيط الطيب، هذه من محظورات الإحرام، وقلنا من فعلها على ثلاثة أنواع: من فعلها متعمداً فإنه يأثم عليه الفدية، من فعلها معذوراً فإنه لا يأثم وعليه الفدية، من فعلها جاهلاً أو ناسياً فإنه لا فدية ولا إثم.
- قال: هذه الأنواع إذا فعلها وسيأتي أيضاً تفصيل أن هذه يشترط لها العلم، ويشترط لها التذكر، ويشترط لها العمد، وعدم الإكراه.
- قال: من فعل شيئاً من محظورات الإحرام هذه وهي فدية الأذى ولبس المخيط والطيب..

{قال: فله الخيار بين صيام ثلاثة أيام}

- هذا الخيار الأول أن يصوم ثلاثة أيام.

{أو إطعام ثلاثة أصع من تمر لستة مساكين}

- لقول الله جلّ وعلا: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ [البقرة: 196]، والصدقة هنا إطعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، كم تكون من الأصع؟ ثلاثة أصع، والصاع يساوي ثلاثة كيلو، وثلاثة أصع تساوي تسعة كيلو، فيخرج هذا الطعام للمساكين.

{أو ذبح شاة}

- كما تقدم في الآية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ [البقرة: 196]، وأيضاً لما جاء في حديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أحلق رأسك ثم اذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين».

{وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم، إلا}

- قبلها قال: وكذلك الحكم في كل دم واجب لترك واجب، يكون عليه دم أو عليه ذبح شاة وتكون هذه الشاة فيها الضوابط الشرعية المعتبرة في الأضاحي.

{وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم}

- قال: وجزاء الصيد مثل ما قتل من النعم، وجزاء الصيد يحتاج منا إلى تركيز، الله جلّ وعلا ماذا قال في كتابه؟ ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].

- ولهذا يقول العلماء رحمهم الله إن من قتل صيد البر وكان وحشيًا مباحًا، بالشروط المعتبرة، قال العلماء: إنها على قسمين:

❖ **القسم الأول:** أن يكون لها مثل.

❖ **القسم الثاني:** أن لا يكون لهذا الصيد مثل.

- فإن كان للصيد مثل قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: 95]، فأولا عليه مثل ما قتل من النعم، هذه واحدة.

هذا النوع الأول له مثل فعليه ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: 95]، فهذا المثل يذبح ويتصدق به على فقراء الحرم.

- فإن لم يكن فعليه أن يقومه بدراهم، يعني أن يكون هذا المثل إما أن يخرج ويذبحه ويوزعه على فقراء الحرم. الثاني: أن يقومه بدراهم يشتري بها طعامًا فيطعم كل مسكين مدًا، لقول الله: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].

- قال: فينظر كم يساوي المثل من النقود ثم يشتري بهذه النقود طعامًا من برٍّ أو غيره فيطعم به عن كل مسكين مدًا، أو يصوم عن كل مدٍّ يومًا.

اضرب لكم مثال لو كان قيمة ما يذبحه 400 ريال، وقد رنا الطعام كل صاع بريال، فيكون كم صاع، 400 صاع، وعليه أن يصوم عن كل مدٍّ يومًا، كم تكون النتيجة؟ يلزمه أن يصوم كم يوم؟ الصاع أربعة أمداد، عليه أن يصوم 1600 يوم.

هولديه الصاع بريال، فعليه 400 صاع، الصاع أربعة أمداد، فيكون المجموع عليه أن يصوم 1600 يوم. ولذلك من فضل الله جلَّ وعلا أن الله جعلها على التخيير ولم يجعلها إلزامًا، لأنه ليس كل الناس يستطيعون أن يصوموا كل هذه الأيام، يعني كم سنة، السنة 365 يوم.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.